حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٥ (عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٧)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

اقتصاد سومر في قانون الملك أورنمو (دراسة تاريخية)

رويدة فيصل موسى*

مدرسة- قسم التاريخ- كلية الآداب/ جامعة بغداد

المستخلص

اهتم البحث الحالي بإبراز تلك الجوانب المهمة في شريعة قانون الملك المصلح (اورنمو) وما أحدثته تلك القوانين من تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة ونجاحها في مختلف الأصعدة الحياتية وتلبية الحاجات لأبناء المجتمع وتحسين أوضاعهم المعاشية. كما تضمن البحث دراسة التطورات المجتمعية من حياة يومية ومجتمع مدني فضلاً عن دور العبيد والرقيق. اشتمل البحث على مبحثين، تضمن المبحث الأول تاريخ تأسيس سلالة أور الثالثة في ضوء حكم الملك (اورنمو) مع التطرق إلى أدبيات القانون والتشريعات التي قام بها في مختلف الجوانب الحياتية للدولة. أما المبحث الثاني فقد تضمن دراسة الاقتصاد في قوانين الملك (اورنمو)، إذ تطرق هذا المبحث إلى جوانب حضارية مهمة أسهمت في تطور وانتعاش الاقتصاد، وهي الجانب الزراعي، والجانب التجاري، والجانب المجتمعي والمدني. ومن ثم إدراج أهم الاستنتاجات التي خرج بها هذا البحث، فقائمة للمصادر والمراجع التي تطرقت إليها الباحثة

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

المحتويات

المقدمة
المبحث الأول: سلالة أور الثالثة في عهد الملك اورنمو
المبحث الثاني: الاقتصاد في قوانين الملك اورنمو
الاستنتاجات
المراجع والمصادر

المقدمة:

يعد الملك (اورنمو) من الملوك الاصطلاحين الأوائل في تاريخ العراق القديم، إذ كانت لجهوده الكبيرة والواسعة أثرها الواضح في البناء والاعمار وسيادة القانون وانتعاش الاقتصاد، حتى غدت بلاد سومر من أعظم الدول تطوراً وتقدماً في العالم القديم ولاسيما دويلات بلاد وادي الرافدين. كانت للجهود الكبيرة والمتميزة للملك (اورنمو) في ميدان إقرار العدالة وتنظيم الدولة والتبادل التجاري والاعمار ونشوء الصناعة دورها الواسع في تحقيق الرخاء الاقتصادي التي اعتمدت على تشريعات قانونية في هذا الشأن، انعكست تلك القوانين على مختلف مجالات الحياة اليومية في سلالة أور الثالثة وإرساء القواعد المدنية في تنمية المجتمع وتطوره في مختلف المظاهر الزراعية والتجارية والاعمار.

اهتم البحث الحالي بإبراز تلك الجوانب المهمة في شريعة قانون الملك المصلح (اورنمو) وما أحدثته تلك القوانين من تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة ونجاحها في مختلف الأصعدة الحياتية وتلبية الحاجات لأبناء المجتمع وتحسين أوضاعهم المعاشية. كما تضمن البحث دراسة التطورات المجتمعية من حياة يومية ومجتمع مدني فضلاً عن دور العبيد والرقيق. اشتمل البحث على مبحثين، تضمن المبحث الأول تاريخ تأسيس سلالة أور الثالثة في ضوء حكم الملك (اورنمو) مع التطرق إلى أدبيات القانون والتشريعات التي قام بها في مختلف الجوانب الحياتية للدولة. أما المبحث الثاني فقد تضمن دراسة الاقتصاد في قوانين الملك (اورنمو)، إذ تطرق هذا المبحث إلى جوانب حضارية مهمة أسهمت في تطور وانتعاش الاقتصاد، وهي الجانب الزراعي، والجانب التجاري، والجانب المجتمعي والمدني. ومن ثم إدراج أهم الاستنتاجات التي خرج بها هذا البحث، فقائمة للمصادر والمراجع التي تطرقت إليها الباحثة، ومن الله التوفيق.

المبحث الأول: سلالة أور الثالثة في عهد الملك أورنمو

تشير المصادر التاريخية إلى أن فترة الانبعاث السومري كانت حوالي (٢١١٢-٢٠٠٤ق.م) والتي تولى الحكم فيها الملك (اورنمو) بعد سبع سنوات من حكم (اوتوحيكال) بطل التحرير وحاكم مدينة الوركاء. اتخذ (اورنمو) مدينة (أور) مركزا لإدارة حكمه، بل ويعد مؤسس السلالة التي بلغ عدد ملوكها خمسة حكموا أكثر من مائة عام[١]. وقد عد (سيتون لويد) هذا العهد السومري الجديد، بمثابة النهضة السومرية، وحددها حوالي عام ٢١٢٠ق.م[٢]. كما يؤكد (مورتكارت) (لقد انتزعت سومر القيادة الفكرية والحضارية في بلاد الشرق الأدنى عند مطلع الألف الثالثة قبل الميلاد وسبقت حقا مصر في خلق أول حضارة مزدهرة تكمن فيها بذور تاريخية[٣]. ويتميز عهد ملوك هذه السلالة من ناحية المصادر بوفرة ما وصل إلينا من نصوص وعقود تجارية وقانونية تعد بالألوف، ولكن المصادر الرسمية، أي الكتابات الملكية، قليلة جدا بالمقارنة مع الصنف الأول من المصادر.فلم يأت إلينا سوى عدد قليل من النصوص القصيرة الخاصة بملوك هذه السلالة وأسماء الحوادث التي كانت تتخذ لتأريخ السنين أي ما سميناه (Data Formule)[٤]. يعد الملك (اورنمو) (Our Nammu) هو الحاكم البارز لسلالة أور الثالثة أو ما يسمى بعصر الانبعاث السومري الاكدي، بل ويعد هذا العصر بمثابة العصر الذهبي الذي شهدته بلاد وادي الرافدين. ويعد الملك (اورنمو) أول أمير اتخذ لقب ملك سومر وأكد (٢١١١-٢٠٩٤ق.م)، بعد الاختبار الذي مرت به السلالة السرجونية، وذكرى الاحتلال الكوتي المؤلمة، فقد سعى (اورنمو) وخلفاؤه إلى إرساء قواعد حكمهم على جيش قوي تدعمه إدارة واعية.

اهتم (اورنمو) بتحسين المعابد ويعد صاحب أقدم تشريع قانوني في التاريخ[٥]. إذ وضع أسسا قانونية، فقد كانت القوانين التي وضعها الكوتيين قوانين جائرة، مما حداه لإلغائها ووضع أسس قانونية جديدة وتم العثور عليها مع شريعة (اورنمو) وقد مكنت تلك القوانين من تشجيع التجارة وانتعاش الاقتصاد في بلاد وادي الرافدين، وحتى الخليج وفارس[٦]. لقد شهدت الفترة التاريخية لسلالة أور الثالثة نهضة فكرية واقتصادية هائلة نجمت عن استقرار واضح عم البلاد إبان حكم الملك (اورنمو). حيث تقدمت القيم الثقافية والإنسانية في هذا العهد تقدما ملموسا، وانتشرت المعارف من علوم وآداب وفنون، ودونت كثير من الأخبار التاريخية القديمة والقصص الميثولوجية، وشرعت القوانين التي تنشر قيم العدالة في المجتمع[٧]. كما أن الدولة كانت تخضع إلى أحكام وقوانين قد اقرها (اورنمو) لكي يسود العدل والنظام في كافة أرجاء إمبراطوريته، فضلا عن اهتمامه بالبناء، إذ شيد الكثير من المعابد في مدن الوركاء، لكش، نفر، اريدو، إلا أن أعظم منجزاته المعمارية في أور هو بناء الزقورة المعروفة بزقورة الإله (نانا) اله القمر، والإله الرئيس لمدينة أور وهي ما تزال قائمة إلى الآن، إن دلت على شيء فإنما تدل على عظمة البناء وتقدمه، وكذلك تدل على تقوى (اورنمو) واهتماماته بالأمور الدينية[٨]. الشكل (١).

الشكل (١) زقورة أور

لقد قنن الملك (اورنمو) قانونه بجعل قوانين الآلهة تسود البلاد، فوطد بذلك العدالة الصادقة في البلاد وأزال الظلم والعداء وأقام الحرية بعد أن كانت الحقول والتجارة البرية والبحرية ورعاية المواشي خاضعة لسطوة أفراد مستغلين ومستبدين أو لصوص أو قراصنة (جعل العدل يحكم) (الشر لا يسير أمامه) (وان عدالة اورنمو كنز)[٩]. ويستهل الملك (اورنمو) شريعته بذكر تفويض الآلهة له بأن يوطد العدل ويزيل الظلم والعداوة في البلاد، وأشارت المقدمة أيضاً إلى انه قد ثبت الموازين والمكاييل والمقاييس، أما مواد الشريعة فقد تضمنت الأحوال الشخصية، وهروب الرقيق، والاعتداءات، وشهادات الزور، والتجارة على الأراضي الزراعية، كما يجب الإشارة إلى أن هذه الشريعة تأخذ بمبدأ الغرامة لا بمبدأ القصاص[١٠].

لقد توجه (اورنمو) بشكل رئيس نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي، إذ تزوج زواجاً دبلوماسياً من ابنة حاكم (ماري) لتوثيق سلطته، واتخذ الإجراءات المناسبة لضمان امن خطوط التجارة، وانصرف انصرافاً ملحوظاً لحفر القنوات، وبناء السدود للسيطرة على منسوب المياه، حفاظاً على الري وحفاظاً على التجارة المائية، لقد مكنت تلك العوامل المهمة التي انتهجها الملك (اورنمو) في تحقيق شيئاً من الرخاء الاقتصادي[١١].

لقد عد القانون أساساً للدولة وفلسفة حياتها اليومية التي دأب عليها وطبقها الملك (اورنمو) ومن بعده عمل به أبناؤه الملوك حتى أصبحت تلك القوانين بمثابة نقطة التحول الكبير في شتى ميادين الحياة في الدولة ذات العصر الذهبي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أولى بوادر تأسيس القانون كان من قبل الملك السومري (اوروكاجينا) (Ouroukagina)، انسي مدينة لكش حوالي (٢٣٧٥ق.م)[١٢]. الذي كانت له المبادرة في تأسيس القانون الأول، إذ قضى (اوروكاجينا) على المساوئ التي ارتكبها أسلافه، إذ خفض أجور الدفن وخدمات الصلوات، وأعاد لرجل الطبقة الدنيا حقه، إن المساوئ التي حاول (اوروكاجينا) أن يقضي عليها هي في الأساس المساوئ التي تفسد تحقيق أي مثل سياسي أعلى[١٣]. لقد كانت إصلاحات (اوروكاجينا) ترتبط بالإصلاح الاقتصادي من خلال إطفاء الديون وتخفيض الضرائب، والغرامات المتراكمة وإعادة أملاك المعابد وتخصيص جرايات معينة لعدد من المحتاجين والقضاء على استغلال الطبقة المتنفذة للطبقة الفقيرة[١٤].

لقد كانت للإصلاحات التي قام بها الملك السومري (اوروكاجينا) الذي عني بتطوير الاقتصاد وتطويره، والتي كانت لجهوده هذه الأساس الأول للإصلاحات التي قام بها الملك

(اورنمو). وتجدر الإشارة إلى الجهود الكبيرة التي قام بها الملك (اورنمو) على مختلف الأصعدة الحياتية في الدولة. إذ شهد القانون تطوراً كبيراً وواضحاً، فقد تضمنت قوانين (اورنمو) المدونة باللغة السومرية والتي تتألف من (٣١) مادة قانونية تعالج عدداً من المسائل الاجتماعية والاقتصادية، واكتفى المشرع (اورنمو) بفرض غرامة على المدان بأية جريمة بدلاً من العقوبة المدنية[١٥].

كما عالجت قوانينه جوانب اجتماعية كثيرة واقتصادية، ويذكر (اورنمو) في مقدمة شريعته كيف أن الإلهين (انو) و(انليل)، قد فوضا ملكية أور إليه وكيف انه حقق العدالة في البلاد، ثم يذكر لنا كيف انه ثبت الأوزان المعروفة ولم تعد هناك إمكانية التلاعب فيها[١٦].

ويؤكد العديد من الباحثين على أن ابرز مظهر من مظاهر الحياة في العالم القديم هو التشريع العراقي الراقي، حيث كان القانون يتبوأ مكانة خاصة من التكريم والامتياز، والحق انه كان في كثير من الأحوال الحجر الأوسط من العقد في ذلك الصرح، فقد كانت الشريعة القانونية هي المرسوم والدستور الذي يرشد الحاكم ويصون الحرية الشخصية والرعية، انه بيان لحقوق الإنسان. ومع أن الملك أصبح عاهل إمبراطورية فسيحة، فقد كان هو خادم القانون لا مصدره، وكان مسؤولاً أمام الآلهة عن تشريعه، ولعل مثل هذه الحماية الإلهية للحقوق الفردية الأساسية كانت اكبر شأناً عند المواطن الوسط من أية نعمة أخرى، وهذا يساعد على تفسير الألوف التي لا تحصى من الوثائق القانونية التي وجدت ونقب عنها في تلال ارض الرافدين العظيمة، وهي تعلل كذلك الشرائع المقننة في تلك الربوع[١٧].

ومثلما يكتسب قانون (اورنمو) قصب السبق والاقدمية لأننا لم نعرف لحد الآن قانوناً مدوناً يسبقه، وهذا ربما يتغير في المستقبل مع احتمال العثور على قوانين تسبقه، فان قانون (حمورابي) يكتسب الأهمية والشهرة بين قوانين العراق القديم على الرغم من انه ليس بالقانون الأول ولا الأقدم وان زمن صدوره يتأخر عن زمن صدور قانون (اورنمو) بنحو ثلاثة قرون ولكن الذي يميز قانون (حمورابي) ويمنحه الشهرة والأهمية، كونه القانون الوحيد الذي وصل إلى أيدي الباحثين بنسخته الأصلية وبحالة كاملة وجيدة تقريباً[١٨].

المبحث الثاني: الجوانب الاقتصادية في قوانين الملك (اورنمو):

لقد كان للتقدم الكبير الذي شهده عصر سلالة أور الثالثة أو عصر الانبعاث السومري الاكدي ولاسيما في عهد الملك (اورنمو) والذي شهد تطور الحياة المدنية من خلال التنظيم والنظام الذي فرضته تلك القوانين المهمة التي شرعها الملك (اورنمو) من اجل الحفاظ على الحياة الاجتماعية والاقتصادية العامة للبلاد. فقد عدت الأسس الاقتصادية لمجتمع بلاد وادي الرافدين زراعية بالدرجة الأولى، وان هناك إيراداً إضافياً مستمداً من تجارة الصوف والشعر والجلد[١٩].

ففي عهد سلالة أور الثالثة واصلت الزراعة المروية والحرفة تطورهما، فتعززت الملكية الخاصة، وأخذت الأدوات البرونزية تحل محل الأدوات الحجرية والنحاسية السابقة، وتطور الربا نتيجة نمو الإنتاج البضاعي، وأدى توطيد الاقتصاد الملكي والملكية العقارية للملك إلى المركزية السياسية للبلاد[٢٠].

لقد كانت للتشريعات القانونية التي قام بها الملك (اورنمو) الدور الرئيس في تطور وإرساء سياسة اقتصادية ناجحة في الدولة السومرية العصرية. لقد ظهرت تلك الجوانب بشكل جلي في مختلف النواحي الاقتصادية للدولة والتي شملت التجارة والزراعة وبناء المجتمع العصري. فلم يكن هناك حدود لسلطة الملك، فهو مصدر السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، إلا أن هذا لا يعني عدم وجود موظفين بدرجة عليا أو مستشارين يؤثرون على الملك، ومهما كان أمر الملك فانه كان على رأس الحكومة، كما انه منفذ أوامر

وقرارات الآلهة وإراداتهم من الناحية النظرية، إذ ورد في شريعة الملك (اورنمو)عندما انتدبه الإله (ننا) اله مدينة أور ليقيم العدل في البلاد، ويمنع القوي من استغلال الضعيف، (لكي لا يسود القوي على الضعيف)وهي العبارة التي تذكر في كل إصلاحات وشرائع العراق القديم منذ عهد (اوروكاجينا)[٢١].

ويشير (كريمر) إلى ا لملك السومري في حدود سلالة أور الثالثة هو المسؤول نظريا عن القانون والعدالة ولكن تنفيذ القانون في التطبيق العملي كان بأيدي الحكام المحليين، في مختلف دويلات المدن[٢٢]. ومن القوانين التي وجدت في مجموعة (اورنمو) ثلاثة منها ترتدي أهمية خاصة في تاريخ المستويات الأخلاقية عند الإنسان، إذ أرست قاعدة التعويض المالي أو الغرامة عندما يؤذي رجل رجلا إيذاء جسديا، ويعد هذا القانون الذي يعتمد مبدأ الغرامة أكثر إنسانية ورحمة من ذلك القانون البربري الذي يعتمد قاعدة (العين بالعين والسن بالسن) التي وضعها المشرع العبراني بعد نحو من ألف سنة من تشريع الملك (اورنمو)[٢٣]. كما يذكر (اورنمو) في انه بعد أن عزز الناحية السياسية والعسكرية في مدينة أور اتجه إلى اتخاذ الإجراءات لإصلاح الأوضاع الاقتصادية وتصحيح عدد من المساوئ فقد عزز العدالة في البلاد[٢٤]. من خلال ما تقدم فقد كانت تلك الجوانب المهمة التي اتبعها قانون أو تشريعات الملك المصلح (اورنمو) في تنظيم الحياة الاقتصادية في الدولة وكما يأتي:

أولاً: الجانب الزراعي:

تعد الزراعة جانبا مهما في تنمية الحياة الاقتصادية ونموها وتطورها، إذ اهتم السومريون منذ القدم بالزراعة وطورها وعمدوا إلى تقديم تشريعات قانونية تنظم عملها وتسهم في تنميتها وتقدمها لاسيما في عهد الملك (اورنمو) مؤسس سلالة أور الثالثة. قسم (د.احمد سوسه) تطور الزراعة عند السومريين منذ عصورهم الأولى في جنوب العراق إلى ثلاثة أطوار: الأول: يبدأ من استيطان السومريين وبدء حياتهم الزراعية الأولى في الجزيرات المتناثرة بمنطقة الاهوار، وكانت الزراعة محدودة وبدائية دونما إرواء حيث كانوا يستفيدون من رطوبة التربة، مع توفر النخيل على ضفاف الأنهار. والثاني: عندما كثر عدد السكان وازدادت الماشية فلم تعد جزيرات الهور كافية لإعاشتهم فبدأوا بإحياء أراضي جد يدة من مناطق الاهوار بتسويرها بسدود ترابية وتجفيفها وسقي المزارع سيحا بإحداث فتحات في أسوارها لإرواء قدر الحاجة. أما الثالث: وكان أكثر نضجا وإنتاجا من سابقيه وحدث خلاله تغير جوهري بأسلوب الزراعة، فصارت الجداول الطويلة تشق من الفرات لتصل إلى أراضي زراعية بعيدة وانشأوا السدود والمبازل والخزانات الأمر الذي كسر عزلة السومريين في الاهوار إلى أراضي زراعية شملت معظم المنطقة الجنوبية[٢٥]. لقد كان الاقتصاد الزراعي في هذه المرحلة الحضارية المهمة يخضع إلى إدارة دقيقة تشمل الأراضي التابعة للقصر أو المعبد، وتسجل فيها كميات البذار ومقدار المحصول والكميات المخزونة ومكان خزنها والإدارة المسؤولة عن ذلك والكميات المسلمة، يتضح من ذلك الاهتمام الكبير بالزراعة التي كانت تشكل القاعدة الرئيسة للاقتصاد، وكانت الأراضي الزراعية ملكا للقصر أو المعبد ولم توجد ملكيات خاصة، أما الفعاليات الاقتصادية الأخرى كتربية الحيوان والتجارة والصناعة فكانت منظمة تنظيما دقيقا تشهد عليه الوثائق المكتشفة[٢٦]. لقد أكد السومريين في أوج عصرها الذهبي ولاسيما في عهد سلالة أور الثالثة وحاكمها الملك (اورنمو)، حوالي النصف الأول من الألف الثالث قبل الميلاد[٢٧]. على تطوير الزراعة وتنميتها، التي انعكست على يوميات الحياة السومرية، وتتجلى في مشهد الحرب أو السلام أو ما يعرف بصندوق الموسيقى، أو يطلق عليه بعلم أور، التي تمثل مشهدين، احدهما يمثل الحياة الاجتماعية والزراعة وتربية الأغنام والماعز وإنتاج الحليب

وغيرها، والآخر يمثل الحرب والاستعدادات للقتال. الشكل (٢).

الشكل (٢) علم أو راية أور – جانب السلام أو الحياة المدنية

اهتمت الشرائع القديمة ضمن في الألف الثالث قبل الميلاد بالزراعة ولاسيما زراعة النخيل، وذلك لأهمية النخلة في الحياة الاقتصادية عند العراقيين القدماء بوصفها شجرة منتجة وذات منافع كثيرة، إذ أن لها فائدة في كل جزء من أجزائها[٢٨]. كما كان نظام الرقابة الذي نظم بصفة بارعة، أمراً ضرورياً بالنسبة إلى الإدارة الواسعة والمعقدة جدا للمزارع الملكية ولمزارع المعابد في بلاد سومر في عصر سلالة أور الثالثة، إذا أخذنا بنظر الاعتبار سعة أراضيها وتعقد اقتصادها[٢٩].وتجدر الإشارة إلى إن ملكية الأراضي الزراعية في العصور السومرية فقد اختلفت عليها آراء الباحثين حولها فمنهم من قال بان الأراضي كانت ملكاً للمعبد وانه لا وجود لأي نوع من أنواع الملكية الفردية، واستناداً إلى نصوص مدينة لكش فقد قسمت تلك الأراضي الزراعية التابعة للمعبد إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: الأراضي التي تؤجر مقابل حصة من المحصول يقدر بالثلث.

ثانياً: أراضي تعرف بحقول السيد وهي التي توفر احتياجات المعبد والقصر.

ثالثاً: أراضي تابعة للمعبد توزع على موظفي المعبد[٣٠].

أما الثروة الحيوانية فقد كانت لها أهمية بالغة في اقتصاد السومريين منذ أقدم العصور، فقد كانت الأبقار والماشية الصغيرة والأغنام والماعز تربى منذ بداية الحقبة التاريخية ولكن الماشية الصغيرة كانت دائماً أكثر عدداً، وقد عرف كثير من الأنواع المحسنة المختلفة عنها. ولدينا من عهد سلالة أور الثالثة سجلات قطعان الأغنام التي تبلغ عشرات الألوف، ولم تكن الأغنام والماعز نافعة لكونها مصدراً للطعام وأضاحي للمعابد فحسب، بل لصوفها وشعرها أيضاً. وكانت طريقة جمع صوف الأغنام بنتفه، وهي طريقة لم يبطلها جز الصوف كلياً إلا سنة ١٤٠٠ق.م[٣١]. وقد حفظت لنا الوثائق المسمارية الاقتصادية كثيراً من أسماء الحيوانات وأصنافها، وأعدادها أو حسابات التجهيزات اليومية المقدمة لها من العلف كذلك الأشخاص القائمين على تربيتها، وتغذيتها وإدارة حظائرها بضمنهم الكتبة المسؤولين عن أعداد تلك السجلات والقوائم، وتعد الأغنام والأبقار والثيران كذلك الحمير من أكثر الحيوانات التي ذكرتها تلك الوثائق ومنها وثائق سلالة أور الثالثة، التي زودتنا بمعلومات قيمة عن الحظائر التي كانت تربى فيها أعداد كبيرة من تلك الأغنام والماشية، فضلاً عن كثير من الحيوانات الأخرى كالطيور والأسماك والغزلان وفصائل الكلاب وغيرها، ولم يقتصر ذكر الحيوان بطبيعة الحال على الوثائق الاقتصادية فقط بل

يرد ذكرها كما هو متوقع أيضاً في بعض النصوص والتأليف الأدبية[٣٢].

كما ظهرت في عهد الملك (اورنمو) العديد من المشاريع الاروائية الكبيرة التي طورت الاقتصاد الزراعي، إذ ذكر الملك (اورنمو) مؤسس سلالة أور الثالثة، انه قام بحفر جدول من نهر الفرات وهو جدول (ايتو رونكال) إذ ذكر انه جعله والحوض الذي يتبعه، (يحاكي مياه البحر بسعته)، ويقول أيضاً: انه اعد مبازل خاصة لصرف المياه إلى نهر الفرات[٣٣]. وفي رواية أخرى أيضاً جاء في كتابات الملك (اورنمو) انه قام بحفر جدول كبير أطلق عليه (ننا- كوكال) عند الحدود ما بين لكش وأور وألحقه بخزان كبير وصف بأنه كالبحر. كذلك عثر المنقبون في الموقع المعروف باسم (دقدقه) على نصوص كتابية تشير إلى أعمال الملك (اورنمو) في هذه المنطقة وجهوده لإعادة اتصال المدينة بنهر الفرات، فضلاً عن اهتمامه ببناء ميناء كان يوصل مدينة أور بالبحر (الخليج العربي) عن طريق النهر، كما وردت أسماء أخرى لقنوات نفذت في عهد الملك (اورنمو) منها قناة (كيش- كو) وقناة (بابيلوخ). وما من شك أن إحدى الأسباب الرئيسة لاهتمام الملك (اورنمو) بمشاريع الري كانت تنصب على تعزيز الجانب الاقتصادي للبلاد وتطويره لاسيما في مجال الزراعة، وتحسين الإنتاج الزراعي، ومن اجل وضع الصيغ القانونية التي تحكم العلاقة بين الأفراد فيما بينهم قد أدرج (اورنمو) في قانونه المعروف بقانون (اورنمو) موادً اعتمدت على مبدأ التعويض للشخص الذي يتضرر حقله ويغرق بسبب سوء تصرف جيرانه وتجاوزهم في استخدام المياه[٣٤]. لقد شكلت المياه مكانة كبيرة في الفكر الاقتصادي الزراعي القديم وهذا ما يظهر في مسلة الملك (اورنمو) حيث يظهر الملك وهو يسكب الماء على سندان المزروعات. الشكل (٣).

الشكل (٣) الملك (اورنمو) يسكب الماء على شجرة

ويذكر أن الملك (اورنمو) اعد مبازل خاصة لصرف المياه إلى نهر الفرات، وانه حفر الكثير من جداول الري كما وذكر في احد النصوص المسمارية أن البلاد كانت تعاني من القحط وإهمال القنوات والمجاري المائية إبان الحكم الكوتي بيد أن الملك (اورنمو) أنقذ الخضروات في المزارع[٣٥]. فقد نصت المواد (الثلاثون) و(الحادية والثلاثون)، (الثانية والثلاثون) على تنظيم القطاع الزراعي في الدولة. وكما يأتي:

المادة (**الثلاثون**): ((إذا تسلط رجل وزرع حقلاً يعود إلى شخص آخر، فإذا أقام

صاحب الحقل دعوى قضائية ضده ولكن المغتصب (أي الذي زرع الحقل) قد تجاهله، فانه (أي المغتصب) سوف يخسر حتى المصروفات التي دفعها على الحقل)).

المادة (**الحادية والثلاثون**): ((إذا تسبب رجل في إغراق حقل مزروع يعود لرجل آخر، عليه أن يدفع لصاحب الحقل ٣ كور من الشعير لكل ايكور)). ويمكن اعتبار شبيهة بالمادة (٥٣) من قانون (حمورابي)[٣٦]. فالمادة (٥٣) في شريعة قانون الملك (حمورابي) تنص بان على الفلاح المهمل (أن يعوض الحبوب التي تسبب في تلفها في حقل جاره) وتشدد المادة (٥٤) على معاقبة المسيء ببيعه هو وجميع ممتلكاته لتسديد الخسائر التي ألحقها في أراضي جيرانه نتيجة إهماله. والواضح أن الملك (حمورابي) قصد من وراء التشديد على منع الفلاحين من الإهمال وزيادة شدهم إلى الأرض والعناية بشؤون الزراعة[٣٧]. فقد ركز القانون بشكل واسع النطاق على موضوع الإهمال لمستأجر الحقل، وتحديد التعويض الواجب دفعه إلى مالك الحقل بكمية معينة من الشعير بالنسبة لمساحة الحقل أيضاً[٣٨] . لقد بينت تلك القوانين نوعاً من الاتفاق ما بين المشرع الأول الملك السومري (اورنمو) والمشرع الثاني الملك البابلي (حمورابي) واتفاق الاثنين معاً على تلك التشريعات التي تعكس التطور الكبير والمهم في فلسفة التعامل مع الاقتصاد الزراعي في العراق القديم.

المادة (**الثانية والثلاثون**): ((إذا أجر رجل أرضاً زراعية تعود لرجل آخر من اجل زراعتها ولكنه لم يزرعها بل حولها بسبب إهماله إلى ارض جرداء عليه أي المؤجر أن يدفع لصاحب الأرض ٣كور من الشعير لكل أيكور من الحقل)). والراجح من هذه المادة إن عقد الإيجار ينص على إعطاء نسبة من المحصول إلى صاحب الأرض الزراعية كبدل للإيجار وان إهمال المستأجر في زراعة الأرض اضر بصاحب الأرض، لذا فان على المستأجر أن يدفع ما يعوض صاحب الأرض جراء هذا الإهمال بدفع ٣كور من الشعير لكل أيكور من الأرض الزراعية[٣٩]. وقد اعتمد الملك البابلي (حمورابي) في شريعته على تطوير هذه المادة والتركيز على موضوع الاستئجار الخاص بالأراضي الزراعية ضمن المادة (٤٥). كطريقة قانونية وشرعية في موضوع الانتفاع من الأراضي الزراعية التي يؤجرها المزارع من صاحبها الأصلي، واليات التعويض[٤٠]. وبالإضافة إلى الثروات الناتجة عن المحاصيل الزراعية كان اقتصاد الدولة يعتمد كذلك على طائفة من الصناعات اليدوية ولكن بهيئة جماعية، حيث المشاغل أو المصانع العائدة إلى الدولة والمعابد، مثل مطاحن طحن الحبوب، وكانت هذه من الحرف المختصة بالنساء تقريباً وقد جاءتنا سجلات طريفة عن عدد من هذه المطاحن وعدد عمالها وحساباتها وأجور عاملاتها التي كانت تدفع في الغالب على هيئة مواد عينية غذائية. وكانت صناعة النسيج صناعة ضخمة وكانت البضائع المصدرة إلى الخارج من هذه الصناعة تدر أرباحاً طائلة للدولة[٤١]. لقد شارك العمال على اختلاف أنواعهم في انجاز كثير من الأعمال الزراعية تحت إشراف المراقبين، سواء ما كان يتعلق منها بالأرض، كالحرث والبذار والحصاد، أو ما يتعلق بأعمال الري مثل تنظيف القنوات وتعميقها وصيانتها، فضلاً عن تطوير الصناعة والتجارة وأعمال تفريغ وتحميل السفن، التي أسهمت في محصلتها النهائية على انتعاش وتطور الحالة الاقتصادية في البلاد[٤٢].

ثانياً: الجانب التجاري:

ازدهرت التجارة العراقية الخارجية مع معظم الأقاليم المجاورة في عهد سلالة أور الثالثة وذلك لكون العراق من الأقاليم الجغرافية المفتوحة ولا تعرقل السلاسل الجبلية الشمالية أو الشمالية الشرقية حركة الانتقال والعبور لكثرة منافذها الطبيعية، وقد كانت

التجارة تمارس تحت إشراف ديني من خلال المعبد وبإشراف مدني في ظل القصر، فمن المعابد كانت تخرج المواد التجارية من مخازنها من اجل المقايضة لتوفير ما يحتاج إليه المعبد من أخشاب ونحاس ومواد أخرى، أما القصر فكان يشرف على الرحلات التجارية وكانت له مصالح أساسية في هذه التجارة ومن اجل المحافظة على هذه المصالح كان يعين لها مسؤولا خاصاً يمثل الملك[٤٣]. ومنذ النصف الأول من الألف الثالث قبل الميلاد شهد العراق حركة تجارية نشطة وواسعة مع مراكز الخليج العربي، وكانت أور الميناء الرئيس للسومريين والذي ترسو فيه السفن القادمة من الخليج، وتعد المقبرة الملكية في أور من عصر فجر السلالات الثالث بمصوغاتها الذهبية والفضية والأخشاب المطعمة بالأصداف والأحجار الثمينة ومجموعة القلائد المعمولة من أنواع مختلفة من الأحجار والأدوات المعدنية، خير شاهد على حجم وسعة التجارة في تلك الفترة[٤٤]. وكانت التجارة وتنظيم العمل وغذاء الناس وزراعة الأرض تتطلب تنظيماً اجتماعياً دقيقاً وإدارة قادرة في المحافظة على سجلات المعاملات التجارية، وكانت الضرورة تدعو إلى تثبيت سندات الملكية والرقابة الشديدة على توزيع البضائع، والعناية بالجرايات لجميع فئات العمال الذين تستخدمهم الدولة، ولا يمكن تنظيم هذه الأمور تنظيماً مضبوطاً في تلك المجتمعات المتسعة دون الاستعانة بالسجلات المكتوبة[٤٥]. كما كانت مادة الذهب والنحاس أداة للتعامل النقدي لاسيما مع التجار الأجانب[٤٦]. لقد أسهمت تلك المظاهر المتقدمة في التعاملات المالية وعملية التبادل التجاري مع بلدان العالم القديم إلى انتعاش التجارة. فقد انتشرت التجارة حتى ظهرت علاقات مع أقطار خارجية مثل دلمون ومكان وميلوخا وعم الرخاء الاقتصادي في البلاد بعد أن عم الأمن والاستقرار وقويت الحكومة المركزية واتخذ (اورنمو) لقباً جديداً هو ملك سومر وأكد، إلى جانب اللقب ملك الجهات الأربع[٤٧]. وقد اتخذ الملك (اورنمو) الإجراءات المناسبة لضمان امن خطوط التجارة، وانصرف انصرافاً ملحوظاً لحفر القنوات، وبناء السدود للسيطرة على منسوب المياه، حفاظاً على الري وحفاظاً على التجارة المائية أيضاً. وأتاح للسفن القادمة من (مجان) في الطرف الأقصى من الخليج العربي أن تصل أور مرة أخرى، وقد حققت مثل هذه الإجراءات شيئاً من الرخاء الاقتصادي ومكنت الملك (اورنمو) من مباشرة القيام بأعمال بناء المعابد، في عاصمته وفي المدن الأخرى[٤٨]. لقد انعكس الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته سلالة أور الثالثة لاسيما في عهد الملك (اورنمو) على الدخل المالي للفرد وانتعاش المجتمع اقتصادياً. وقد كانت القوانين المتعلقة بالشأن الاقتصادي آنذاك مقتصرة على معالجة الوضع الضريبي[٤٩].

وتجدر الإشارة إلى أن أسباب ازدهار التجارة في تاريخ العراق القديم، يأتي في مقدمتها عدم توفر المعادن والحجارة والأخشاب التي تعد مواداً ضرورية لمجتمعات الصيد والزراعة، فهي تدخل في صناعة العديد من أدوات الإنتاج، مثلما تعد مواد بناء ضرورية وجيدة، وهذا ما سعت التجارة الخارجية في العراق القديم إلى توفيره في الأسواق المحلية. وكانت تجارة النحاس والذهب والفضة والأحجار الصلبة الجيدة وأنواع الأخشاب في مقدمة المواد التي استوردها العراقيون[٥٠].

لقد أدت مركزية السلطة الاقتصادية والسياسية لملوك أور إلى هيمنة الدولة على المجتمع داخل إقليم واسع موحد إدارياً، فكانت المشاريع الفردية الخاصة محدودة، وعرضة للمخاطر، فالغالبية العظمى من السكان كانوا مستبعدين من الناحية العملية، فكانت الصناعة والزراعة مزدهرة في ظل رعاية الدولة لها فهي التي كانت مسؤولة عن تموينها مما أدى إلى غنى الدولة وازدهارها[٥١]. كما تميز عهد ملوك هذه السلالة من ناحية المصادر بوفرة ما وصل إلينا منهم من نصوص وعقود تجارية وقانونية تعد بالألوف، ولكن المصادر الرسمية، أي الكتابات الملكية، قليلة بالمقارنة مع الصنف الأول من المصادر. فلم يأت سوى

عدد قليل من النصوص القصيرة الخاصة بملوك هذه السلالة[٥٢]. مما تقدم فهناك عدة أسباب دفعت السومريين إلى العمل على تطوير النشاط التجاري وتوسيع حجمه سواء كان ذلك النشاط داخلي أو خارجي، ومن جملة هذه الأسباب هي:

١-رغبة السومريين في الحفاظ على علاقات تجارية متينة ونشطة مع مراكز الخليج العربي وعيلام وبلاد الشام على غرار ما فعله الملوك السابقون لهم.

٢- إن الفوائد المتزايدة من المنتوجات الزراعية هي من الأسباب التي دفعت السومريين لإيجاد أسواق لها لغرض تصريفها أو لتكون مواد للمقايضة.

٣- لدى أدى توسيع النشاط التجاري إلى العمل على زيادة وتحسين المنتوجات الحرفية اليدوية والصناعات الأخرى التي اشتهرت بها بعض المدن السومرية من اجل أن تكون مواد للتبادل التجاري.

٤- إن ندرة المواد الضرورية واللازمة لأغراض البناء ولبعض الصناعات مثل صناعة الأثاث والتماثيل وأدوات الزينة، فضلاً عن المواد الثمينة لأغراض التزيين والتطعيم كان من تلك الأسباب.

٥- رغبة السلطة السياسية في دولة أور الثالثة في إظهار مظاهر الترف والرفاهية والعيش في مستوى اجتماعي راق.

٦- كان على السلطة الإدارية ضرورة الالتزام بتوفير احتياجات المعبد الضرورية ومتطلبات إقامة الطقوس والشعائر والاحتفالات الدينية، وكان ذلك دافعاً وراء زيادة حجم النشاط التجاري لغرض توفير المواد غير المتواجدة في العراق.

٧- إن رغبة ملوك هذه السلالة في توسيع أرجاء الدولة كانت عاملاً آخر لزيادة النشاط التجاري والذي أدى بدوره إلى تنوع مصادر الموارد الأولية[٥٣].

ثالثاً: الجانب الاجتماعي والمدني:

أسهم استقرار الجانب الاجتماعي في سلالة أور الثالثة إلى انتعاش الحالة الاقتصادية في الدولة، لاسيما في عهد الملك (اورنمو). ومن اجل توفير الأمن والعمل في الدولة، فقد فرض الملك (اورنمو) ما يعرف بالغرامة، وان سبب اعتماده مبدأ الغرامة بدلاً من مبدأ القصاص إلى الحالة الاقتصادية الجيدة، التي كانت تسود المجتمع خلال فترة حكمه. فلو كانت أوضاعهم الاقتصادية رديئة والناس فقراء لا يملكون شيئاً، لما وضع المشرع الغرامة المادية عقوبة، لان الغرامة المادية ستكون عقوبة غير قابلة للتنفيذ عندما تكون الغالبية من الناس لا تملك ما هو فائض عن الحاجة[٥٤]. وتشير النصوص المتوفرة إلى أن النظام الإداري المركزي الذي اتبعه ملوك أور الثالثة كان على درجة عالية من الكفاءة بل عده البعض أكفأ نظام إداري قبل العصر الآشوري الحديث. كما تضمنت سياسة ملوك سلالة أور الثالثة فصل الإدارة المدينة التي انيطت بحاكم مدني عن الإدارة العسكرية في المدينة التي كان يشرف عليها آمر عسكري، يرتبط بالملك مباشرة، وبذلك تمكن الملك من ضمان ولاء المدن وعدم حدوث فتن واضطرابات داخلية فيه[٥٥]. ويمكن أن نحدد تلك الجوانب في عدة مجالات وكما يأتي:

١-الدولة وبناء الأسرة (مظاهر الحضارة):

أسهمت التشريعات القانونية المدنية التي اتخذها الملوك السومريين في سلالة أور الثالثة إلى توطيد الاقتصاد الذي كان للاستقرار المجتمعي الدور الرئيس في استقراره وانتعاشه. فقد كان السومريون يعربون عن شكرهم للآلهة باعتبارها المسؤولة عن انتصاراتهم ورفاههم الاقتصادي فكان لهذا الرفاه أثره الكبير في رقي ميادين العمارة والفنون والآداب ولهذا فلا بد أن تكون الإمبراطورية السومرية قد بدت لمعاصريها صرحاً

متيناً لا يمكن قهره[٥٦]. وليست لدينا وثائق عن بيع الحقول في هذا العصر ولو انه توجد سجلات لمعاملات بيع وشراء الدور والحدائق وغيرها. وقد يفترض وجود قيود مفروضة على بيع قطع الأراضي الفردية، داخل المجتمعات ولكن هذه الأخيرة ما تزال مطبقة على سكان أراضي التاج كما يظهر ذلك بجلاء من حقيقة أن العمال كان يتم تأجيرهم للعمل في المزارع الملكية من الخارج، ومن وجود تشريع مزدوج للحاكم، ومحكمة عدل جماعية. ولقد تم التغلب على الطبقة الارستقراطية في المجتمع مع مقاطعاتها الزراعية الكبيرة، من قبل الطبقة الاوتقراطية الجديدة ذلك أن وجود التبعيات الخاصة لم يتفوق طويلاً على سلالة أور الثالثة[٥٧]. من خلال تلك المعطيات الكبيرة للمكونات الحضارية للمجتمع المدني إبان حكم الملك (اورنمو) فقد أصبحت الدولة السومرية العصرية دولة متقدمة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، أسهمت في بناء وتطور الحياة اليومية في المدينة السومرية الحديثة. لقد كانت حياة المدينة السومرية الاقتصادية تعتمد بالدرجة الأولى على مهارات الفلاحين والمزارعين والصناع والمخططين المتطورة تطوراً كبيراً. ولم يطور السومريون علماً نظرياً فنحن لا نعرف أي قوانين عامة ذات صفة علمية وضعها رجال المعرفة عندهم[٥٨].لقد شكلت تلك التطورات المدنية نوعاً من الاستقرار المجتمعي لاسيما أن قوانين الملك (اورنمو) قد وطدت العلاقات العائلية وأسهمت في الحفاظ على تماسكها وتوزيع الواجبات الأسرية ما بين الرجل والمرأة، الشكل (٤).

الشكل (٤) رجل وامرأة

لقد قام الملك (اورنمو) بالعديد من الإصلاحات، إذ أقام النظم الخاصة بضبط الأوزان، ودافع عن اليتامى والأرامل، وتعد بنود شريعة (اورنمو) التي يمكن القول بوصفها ارساء لقواعد العدالة الاجتماعية، وإعطاء كل ذي حق حقه[٥٩]. وهذا مادعى السومريين إلى تعظيم ملكهم المشرع (اورنمو) وخلدوه في العمارة الرئيسة في الدولة كتماثيل شيدت داخل أسس البناء تخلده وتخلد انجازاته المعمارية والاقتصادية والاجتماعية، وقد شكلت على هيئة تماثيل مصنوعة من البرونز، بالدرجة الأولى، ولكن هناك بعض منها مصنوعة من الخشب أو الحجر أو الفخار. وقد أبانت التنقيبات التي جرت في العراق إن تلك التماثيل قد أودعت في أسس المعابد وذلك تحت الزوايا الأربع للمعابد، وتحت المداخل

ودكه المحراب، والجدير بالذكر أن إيداع التماثيل لم يقتصر على المعابد فحسب، بل ونرى ذلك يتعدى القصور الملكية في عهد الملك السومري (شولكي) وهو ابن الملك (اورنمو)[٦٠]. الشكل (٥).

الشكل (٥) تماثيل الاسس السومرية

لقد كانت للإصلاحات المدنية الواسعة للملك (اورنمو) أثرها الكبير والواضح في تطور الدولة وانتعاش الاقتصاد، وتحول دولته إلى دولة متطورة ومنتعشة اقتصادياً، لاسيما بعد فرض قانون الضرائب. ويبدو أن نظام الضرائب قد تم تشكيله على نطاق واسع كتضحيات إلزامية. ويجب التأكيد على أن دولة سومر وأكد لم تكن دولة سومرية (قومية) كما كان يشار إلى ذلك أحياناً[٦١]. إذ وصلت إلينا العقود والمستندات التي توضح حرص السومري على تنظيم مجتمعه وإرسائه أسسه على دعائم قانونية تصون الحق. ونقرأ في أمثالهم مدى حرصهم على النظام والصدق (الذي يسبر مع الحق يولد الحياة)، و(ليست بمدينة تلك التي يحكم بها الكلب الوحشي والثعلب)، أي يحكمها الأشرار وليس بها قانون يتبع[٦٢]. لقد كان للاستقرار السياسي الذي دأب عليه الملك (اورنمو) دوره الكبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وانتعاشه من خلال السياسة الخارجية وطبيعة العلاقة ما بين أور بوصفها مكان الملك (اورنمو) وباقي الأمصار القديمة الأخرى المجاورة. إذ بدأت بسلالة أور سياسة التزاوج الدبلوماسي مع حكام المناطق المجاورة (كما اشرنا سابقاً)، فالملك (اورنمو) كان متزوجاً من ابنة ملك (ماري) وزوج خلفاؤه بناتهم لحكام المنطقة الجبلية. ورغم أن هذه السياسة لها تأثيرها في تقليل ثورات الحكام إلا أنها لم تمنع بعضهم من شهر السلاح ضد الدولة. وسار بعض ملوك سلالة (لارسا) و(اشنونا) على هذا النهج[٦٣]. كما تطورت الصناعة بفعل تطور المجتمع السومري الحديث وانتعاشه اقتصادياً.ولكن التوسع غير المحدود للاقتصاد الملكي، وخراب جمهور غفير من المشاعيين، وتحول الشغيلة الأحرار إلى محرومين من جميع الحقوق، وتطور الربا وعبودية الدين، قد أفضت في نهاية المطاف إلى حالة اجتماعية تفاقمت فيها التناقضات وتوترت العلاقات بين طبقات المجتمع مما اضعف الدولة ومهد لسقوطها لاحقاً[٦٤].

٢- الرق والعبيد:

لقد عدت الدولة في عهد الملك (اورنمو) من الدول المتقدمة والمنتعشة اقتصادياً لاسيما بوجود الرقيق والعبيد الذين كانوا يعملون في أرجائها مما يعطي بما لا يغيب الشك نوعاً من الانطباع الواضح لمديات التقدم والتطور. وقد كان ذكرت المواد القانونية (٢٤، ٢٥، ٢٦) في شريعة الملك (اورنمو)، بسلوك العبيد وعلاقاتهم بأسيادهم. فقد كان العديد من

مالكي الأراضي الزراعية يملكون البيوت والحيوانات والعبيد وكان بوسعهم تبادلها بعقود تجارية وكانت الأسعار تتفاوت حسب نوعية البضاعة وزمان ومكان تبادلها، وكان العبيد يشكلون أعدادا كبيرة من الرجال المتهيئين للقيام بالأعمال المدنية الواسعة فضلا عن عدد كبير من الخدم المدنيين الساهرين على تثبيت سلطتها[٦٥]. لقد كانت للعبيد ادوار كبيرة في بناء الدولة السومرية الحديثة، إذ كانت الأمور التي تتعلق بحفر القنوات وأعمال البناء كما صورتها العديد من المنحوتات السومرية، وغيرها من الأعمال الكادحة التي ينهض بها العبيد بصفة رئيسة. وحتى لو أرادوا الأحرار أن يساهموا في مثل هذه الأعمال، وذلك لا يحدث إلا في حالات طارئة جدا مثل حدوث كسر في احد السدود، أو وقوع كارثة أخرى تتطلب بذل جهود مشتركة من السكان جميعا. وقد كان العبيد في مزارع المعابد المملوكة بصفة جماعية، من لدن الطوائف يؤلفون قوة العمل الرئيسة، وكان عملهم الرئيس مرتبطا بنظام الري الذي كان يخدم الأرض المملوكة بصفة جماعية أو فردية[٦٦]. وقد عرف العمال من صنف العبيد في الوثائق المسمارية ومن كلا الجنسين بالمصطلح (**geme– arad**)، وقد استخدم العبيد من الذكور في انجاز الأعمال الزراعية وأعمال الري في القصور الملكية والعابد إضافة إلى المجال الصناعي، أما الإناث منهم فقد عرفوا بأعمال نقل المحاصيل إلى المخازن، وأعمال الصحن وتحميل السفن وتفريغها، إضافة إلى أعمال الحقول والمزارع، وقد حددت جراية العبيد بنسبة ٢٠ سيلا من الشعير[٦٧].

ومن الجدير بالذكر أن قانون الملك (اورنمو) قد تطرق في بعض المواد عن وضعية العبيد من بين الممتلكات ومعالجة حالة فرارهم، ومن الملاحظات الهامة على قانون (اورنمو) انه ينص على مبدأ التعويض في العقوبات على خلاف المبدأ الذي يعتمده قانون (حمورابي) وهو القصاص[٦٨].

الاستنتاجات:

من خلال ما تقدم فقد حدد الباحثة عددا من الاستنتاجات وكما يأتي:

١-يعد الملك (اورنمو) صاحب أقدم تشريع قانوني في التاريخ. إذ وضع أسسا قانونية للحياة اليومية بمختلف معطياتها، وقد كانت عدد مواد قانونه أو شريعته ٣١مادة وهناك مصادر أخرى إشارات إلى أنها ٣٢ أو ٣٣ أو أكثر منها.

٢- قنن الملك (اورنمو) قانونه بجعل قوانين الآلهة تسود البلاد، فوطد بذلك العدالة الصادقة في البلاد وأزال الظلم والعداء وأقام الحرية وقضى على الاستبداد وتفكك الأسرة والحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

٣- يعد قانون الملك (اورنمو) امتدادا إصلاحيا لمحاولات الملك السومري (اوروكاجينا) في بناء الدولة والرخاء الاقتصادي لها.

٤- ذكر الملك (اورنمو) في مقدمة شريعته كيف أن الإلهين (انو) و(انليل)، قد فوضا ملكية أور إليه وكيف انه حقق العدالة في البلاد، مما يدل على الارتباط الروحي ما بين الملك والآلهة وتأثيرها الإنساني والروحي على مجريات الحياة لاسيما الاقتصادية في البلاد.

٥- اكتسب قانون (اورنمو) الاقدمية لأننا لم نعرف لحد الآن قانونا مدونا يسبقه، وقد كانت المحاولات السابقة له مجرد تنظيمات إصلاحية أو منطلقات لإدارة الدولة.

٦- اعتمد قانون الملك (اورنمو) مبدأ الغرامة في التعويض إزاء ما يحدث من خسارة اقتصادية قد تصيب الأراضي الزراعية والإنتاج الزراعي من اجل الحفاظ على دعم الاقتصاد المحلي.

٧- يعد الملك السومري في سلالة أور الثالثة هو المسؤول نظريا عن القانون والعدالة بيد أن تنفيذ القانون كتطبيق عملي كان بأيدي الحكام المحليين، في مختلف دويلات المدن آنذاك.

٨- كانت للتشريعات القانونية التي قام بها الملك (اورنمو) الدور الرئيس في تطور وإرساء سياسة اقتصادية ناجحة في الدولة السومرية العصرية. وقد كانت ثمار ذلك القانون هو البناء والاعمار والتطور النوعي في الهندسة والفنون والصناعة.
٩- خصص الملك (اورنمو) العديد من مواد القانون لخدمة الاقتصاد الزراعي من حيث تخصيص الأراضي وإدامتها فضلاً عن الاهتمام بالمحصول الزراعي والثروة الحيوانية.
١٠- ظهرت في عهد الملك (اورنمو) العديد من المشاريع الاروائية الكبيرة التي طورت الاقتصاد الزراعي، من خلال شق القنوات وإقامة السدود وتنظيم العمل.
١١- لقد ركزت قوانين الملك (اورنمو) المتعلقة بالشأن الاقتصادي والتي كانت مقتصرة على معالجة الوضع الضريبي في البلاد.
١٢- اكدت قوانين الملك (اورنمو) على العمل بنظام الرقابة الذي نظم بصفة بارعة، كأمر ضروري بالنسبة إلى الإدارة الواسعة والمعقدة جدا للمزارع الملكية ولمزارع المعابد.
١٣- عدت التجارة وتنظيم العمل وغذاء الناس وزراعة الأرض من القضايا الاقتصادية المهمة التي تتطلب تنظيماً اجتماعياً دقيقاً وإدارة قادرة في المحافظة على سجلات المعاملات التجارية، وتشديد الرقابة عليها من أولويات تشريعات الملك (اورنمو).
١٤- اهتم الملك (اورنمو) بالتشريعات الخاصة بالرقيق والعبيد وتنظيم العمل في الأقاليم الزراعية في الدولة.

Abstract

Sumer's economy in King Ur Naamo's law

By Ruwaida Faisal Musa

The current research focused on highlighting these important aspects in the law of the King's Law (Urnaamo) and the laws that resulted in achieving the economic stability of the state and its success in various aspects of life and meeting the needs of the people of the society and improving their living conditions. The study also examined the social developments of daily life and civil society as well as the role of slaves and slaves. The research included two kinds. The first kind included the date of the founding of the third Ur dynasty in the light of the rule of the king (Urnaamo) with reference to the literature of the law and the legislations carried out in various aspects of the life of the state. The second section included the study of the economy in the laws of the king (Urnaamo), which dealt with important aspects of civilization that contributed to the development and recovery of the economy, namely the agricultural, commercial, community and civil aspects. And then include the most important conclusions that came out of this research, a list of sources and references to which the researcher addressed.

الهوامش

[١] - الشيخلي، عبد القادر عبد الجبار: الوجيز في تاريخ العراق القديم، دار عدنان، (بغداد:٢٠١٤م)، ص١١٩.

[٢] - لويد، سيتون: آثار بلاد الرافدين، ترجمة د.سامي سعيد الأحمد، دار الرشيد للنشر، (بغداد:١٩٨٠م)، ص١٧٧.
[٣] - سوسه، احمد: حضارة وادي الرافدين بين الساميين والسومريين، دار الرشيد للنشر، (بغداد:١٩٨٠م)، ص١٤٩.
[٤] - باقر، طه: مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، دار الوراق، (بيروت:٢٠٠٩م)، ص٤١٧.
[٥] - عبودي، هنري.س: معجم الحضارات السامية، جروس برس، (طرابلس:١٩٩١م)، ص١٥١.
[٦] - بلوش، ريموند، وجان دي شايي: دليل حضارات الشرق الأدنى القديم، ترجمة سهى محمد حسن الطريحي، دار الجواهري، (بغداد:٢٠١٣م)، ص٧٢.
[٧] - الذنون، عبد الحكيم: بدايات الحضارة، دار علاء الدين للنشر، (دمشق:٢٠٠٩م)، ص٤٢.
[٨] - الفتيان، احمد مالك: دراسات في التاريخ القديم، مكتبة عادل، (بغداد:٢٠١١م)، ص٧٣.
[٩] - الشهواني، أزهار عبد اللطيف احمد عزت: اورنمو مؤسس سلالة أور الثالثة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد التاريخ العربي، (بغداد:٢٠٠٣م)، ص٢٦.
[١٠] - المتولي، نواله احمد محمود: مدخل في دراسة الحياة الاقتصادية لدولة أور الثالثة في ضوء الوثائق المسمارية (المنشورة وغير المنشورة)، الهيأة العامة للآثار والتراث، (بغداد:٢٠٠٧م)، ص٢٥.
[١١] - ساكز، هـ. و.ف: البابليون، ترجمة سعيد الغانمي، مراجعة د.عامر سليمان، دار الكتاب الجديد، (بنغازي:٢٠٠٩م)، ص١٢٦.
[١٢] - عبودي: معجم الحضارات السامية، المصدر السابق، ص١٥٩.
[١٣] - فرانكفورت، هنري: فجر الحضارة في الشرق الأدنى، ترجمة ميخائيل خوري، منشورات دار ومكتبة الحياة، (بيروت:١٩٦٥م)، ص٩٧.
[١٤] - شاوي، برهان: الدعاية والاتصال الجماهيري عبر التاريخ، ج١، دار الفارابي، (بيروت:٢٠١٢م)، ص٨٣.
[١٥] - أبو الصوف، بهنام: قراءات في الآثار والحضارات القديمة، راجعه الأب ألبير أبونا، دار نجم المشرق، (بغداد:٢٠٠٨م)، ص٣٧.
[١٦] - الأحمد، سامي سعيد: العراق القديم، ج٢، مطبعة الجامعة، (بغداد:١٩٨٣م)، ص١١٠.
[١٧] - قاشا، سهيل: المرأة في شريعة حمورابي، دار الكتب للطباعة والنشر، (الموصل:١٩٨٦م)، ص١٦.
[١٨] - الهاشمي، رضا جواد: القانون والأحوال الشخصية، موسوعة حضارة العراق، ج٢، دار الحرية للطباعة، (بغداد:١٩٨٥م)، ص٧٢.
[١٩] - اوبنهايم، ليوا: بلاد ما بين النهرين، ترجمة سعدي فيضي عبد الرزاق، وزارة الثقافة، ط٢، (بغداد:٢٠١٣م)، ص٩٩.
[٢٠] - دلو، برهان الدين: حضارة مصر والعراق التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، دار الفارابي، (بيروت:٢٠١٤م)، ص٢٦٠.
[٢١] - الفتيان: دراسات في التاريخ القديم، المصدر السابق، ص٧٥.
[٢٢] - كريمر، صموئيل نوح: السومريون تاريخهم وحضارتهم وخصائصهم، ترجمة د.فيصل الوائلي، المركز العلمي العراقي، دار ومكتبة البصائر، (بيروت:٢٠١٢م)، ص١٤١.
[٢٣] - كريمر، ص: اينانا ودموزي طقوس الجنس المقدس عند السومريين، دار علاء الدين للنشر،ط٢، (دمشق:٢٠٠٧م)، ص١٨.
[٢٤] - ساكز، هاري: عظمة بابل موجز حضارة بلاد وادي الرافدين القديمة، ترجمة د.عامر سليمان إبراهيم، دار الكتب، (الموصل:١٩٧٩م)، ص٢٢٤.
[٢٥] - الأحمد، سامي سعيد: الزراعة والري، موسوعة حضارة العراق، ج٢، دار الحرية للطباعة، (بغداد:١٩٨٥م)، ص١٥٦.
[٢٦] - مرعي، عيد: تاريخ بلاد الرافدين، دار الأبجدية، (دمشق:١٩٩١م)، ص٦٧.
[٢٧] - بارو، اندريه: سومر فنونها وحضارتها، ترجمة د.عيسى سلمان و سليم طه التكريتي، وزارة الثقافة ،(بغداد:١٩٧٨م)، ص١٩٩.
[٢٨] - الجبوري، أسماء عبد الكريم عباس: النخلة في حضارة العراق القديم، الهيئة العامة للآثار والتراث،(بغداد:٢٠١٤م)، ص٧٥.
[٢٩] - جماعة من علماء الآثار السوفيت: العراق القديم دراسة تحليلية لأحواله الاقتصادية والاجتماعية، ترجمة سليم طه التكريتي، دار الشؤون الثقافية، (بغداد:١٩٨٦م)، ص٢٢٣.

[٣٠] - المتولي: مدخل في دراسة الحياة الاقتصادية، المصدر السابق، ص١٧٧.
[٣١] - ساكز، هاري و.ف: الحياة اليومية في العراق القديم، ترجمة كاظم سعد الدين، دار الشؤون الثقافية، (بغداد:٢٠٠٠م)، ص١٤٧.
[٣٢] - المتولي: مدخل في دراسة الحياة الاقتصادية، المصدر السابق، ص٢٠١.
[٣٣] - القيسي، محمد فهد: تداول السلطة في العراق القديم إبان الألف الثالث قبل الميلاد، تموز للطباعة والنشر، (دمشق:٢٠١١م)، ص٢٥٠.
[٣٤] - الخطيب، عبد الرحمن يونس: المياه في حضارة وادي الرافدين، بيت الحكمة، (بغداد:٢٠١٤م)، ص١٢٣.
[٣٥] - الشهواني: اورنمو مؤسس سلالة أور الثالثة، المصدر السابق، ص٧٣.
[٣٦] - المصدر نفسه: ص٩١.
[٣٧] - الاعظمي، محمد طه محمد: حمورابي ١٧٩٢- ١٧٥٠ق.م، دائرة الآثار والتراث، (بغداد:١٩٩٠م)، ص١١٦.
[٣٨] - سليمان، عامر: القانون في العراق القديم، دار الشؤون الثقافية، (بغداد:١٩٨٧م)، ص١٩٧.
[٣٩] - الشهواني: اورنمو مؤسس سلالة أور الثالثة، المصدر السابق، ص٩١.
[٤٠] - الاعظمي: حمورابي، المصدر السابق، ص١١٤.
[٤١] - باقر: مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، المصدر السابق، ص٤٣٦.
[٤٢] - المتولي: مدخل في دراسة الحياة الاقتصادية، المصدر السابق، ص١٩٢.
[٤٣] - الشهواني: اورنمو مؤسس سلالة أور الثالثة، المصدر السابق، ص٦٢.
[٤٤] - المتولي: مدخل في دراسة الحياة الاقتصادية، المصدر السابق، ص٢٢٣.
[٤٥] - مالوان، ماكس: حضارة عصر فجر السلالات في العراق، ترجمة كاظم سعد الدين، دار الشؤون الثقافية، (بغداد:٢٠٠١م)، ص١٢.
[٤٦] - حلاق، حسان: مقدمة في تاريخ الحضارات السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري والديني، دار النهضة العربية، (بيروت:٢٠١٠م)، ص٤٩.
[٤٧] - الشيخلي: الوجيز في تاريخ العراق القديم، المصدر السابق، ص١٢٠.
[٤٨] - ساكز: البابليون، المصدر السابق، ص١٢٧.
[٤٩] - الشهواني: اورنمو مؤسس سلالة أور الثالثة، المصدر السابق، ص٧٥.
[٥٠] - الهاشمي، رضا جواد: التجارة ، موسوعة حضارة العراق، ج٢، دار الحرية للطباعة، (بغداد:١٩٨٥م)،ص١٩٦.
[٥١] - الشهواني: اورنمو مؤسس سلالة أور الثالثة، المصدر السابق، ص٦٦.
[٥٢] - باقر: مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، المصدر السابق، ص٤١٧.
[٥٣] - المتولي: مدخل في دراسة الحياة الاقتصادية، المصدر السابق، ص٢٢٦.
[٥٤] - شاوي: الدعاية والاتصال الجماهيري عبر التاريخ، المصدر السابق، ص٨٦.
[٥٥] - سليمان، عامر: العراق في التاريخ القديم، موجز التاريخ السياسي، دار الكتب للطباعة والنشر، (الموصل:١٩٩٣م)، ص٤٩.
[٥٦] - الشهواني: اورنمو مؤسس سلالة أور الثالثة، المصدر السابق، ص٦٧.
[٥٧] - جماعة من علماء الآثار السوفيت: العراق القديم دراسة تحليلية، المصدر السابق، ص٢٩٧.
[٥٨] - كريمر: السومريون، المصدر السابق، ص١٤٦.
[٥٩] - عبد الحليم، نبيلة محمد: معالم العصر التاريخي في العراق القديم، دار المعارف بمصر، (القاهرة:١٩٨٣م)، ص١٤٩.
[٦٠] - رشيد، صبحي أنور: تماثيل الأسس السومرية، دار الرشيد للنشر، (بغداد:١٩٨٠م)، ص٥.
[٦١] - جماعة من علماء الآثار السوفيت: العراق القديم دراسة تحليلية، المصدر السابق، ص٢٩٩.
[٦٢] - الأحمد، سامي سعيد: السومريون، هيئة كتابة التاريخ، دار الشؤون الثقافية، (بغداد:١٩٩٠م)، ص٥٤.
[٦٣] - الأحمد، سامي سعيد: الإدارة ونظام الحكم، موسوعة حضارة العراق، ج٢، دار الحرية للطباعة، (بغداد:١٩٨٥م)، ص٢٣.
[٦٤] - دلو: حضارة مصر والعراق، المصدر السابق، ص٢٦٠.
[٦٥] - الشهواني: : اورنمو مؤسس سلالة أور الثالثة، المصدر السابق، ص٦٢، ٨٠.

[٦٦] - جماعة من علماء الآثار السوفيت: العراق القديم، المصدر السابق، ص٣٦، ٣٧.
[٦٧] - المتولي: مدخل في دراسة الحياة الاقتصادية، المصدر السابق، ص١٩٦.
[٦٨] - الهاشمي: القانون والأحوال الشخصية، المصدر السابق، ص٧٣.

المصادر والمراجع:

١-الأحمد، سامي سعيد: العراق القديم، ج٢، مطبعة الجامعة، (بغداد:١٩٨٣م).
٢-الأحمد، سامي سعيد: الزراعة والري، موسوعة حضارة العراق، ج٢، دار الحرية للطباعة، (بغداد:١٩٨٥م).
٣- الأحمد، سامي سعيد: الإدارة ونظام الحكم، موسوعة حضارة العراق، ج٢، دار الحرية للطباعة، (بغداد:١٩٨٥م).
٤- الأحمد، سامي سعيد: السومريون، هيئة كتابة التاريخ، دار الشؤون الثقافية، (بغداد:١٩٩٠م).
٥- أبو الصوف، بهنام: قراءات في الآثار والحضارات القديمة، راجعه الأب ألبير أبونا، دار نجم المشرق، (بغداد:٢٠٠٨م).
٦- الاعظمي، محمد طه محمد: حمورابي ١٧٩٢- ١٧٥٠ق.م، دائرة الآثار والتراث، (بغداد:١٩٩٠م).
٧- اوبنهايم، ليوا: بلاد ما بين النهرين، ترجمة سعدي فيضي عبد الرزاق، وزارة الثقافة، ط٢، (بغداد:٢٠١٣م).
٨- بارو، اندريه: سومر فنونها وحضارتها، ترجمة د.عيسى سلمان و سليم طه التكريتي، وزارة الثقافة ،(بغداد:١٩٧٨م).
٩- باقر، طه: مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، دار الوراق، (بيروت:٢٠٠٩م).
١٠- بلوش، ريموند، وجان دي شايي: دليل حضارات الشرق الأدنى القديم، ترجمة سهى محمد حسن الطريحي، دار الجواهري، (بغداد:٢٠١٣م).
١١- الجبوري، أسماء عبد الكريم عباس: النحلة في حضارة العراق القديم، الهيئة العامة للآثار والتراث،(بغداد:٢٠١٤م).
١٢- جماعة من علماء الآثار السوفيت: العراق القديم دراسة تحليلية لأحواله الاقتصادية والاجتماعية، ترجمة سليم طه التكريتي، دار الشؤون الثقافية، (بغداد:١٩٨٦م).
١٣- حلاق، حسان: مقدمة في تاريخ الحضارات السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري والديني، دار النهضة العربية، (بيروت:٢٠١٠م).
١٤- الخطيب، عبد الرحمن يونس: المياه في حضارة وادي الرافدين، بيت الحكمة، (بغداد:٢٠١٤م).
١٥- دلو، برهان الدين: حضارة مصر والعراق التاريخ الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والسياسي، دار الفارابي، (بيروت:٢٠١٤م).
١٦- الذنون، عبد الحكيم: بدايات الحضارة، دار علاء الدين للنشر،(دمشق:٢٠٠٩م).
١٧- رشيد، صبحي أنور: تماثيل الأسس السومرية، دار الرشيد للنشر (بغداد:١٩٨٠م).
١٨- ساكز، هاري: عظمة بابل موجز حضارة بلاد وادي الرافدين القديمة، ترجمة د.عامر سليمان إبراهيم، دار الكتب، (الموصل:١٩٧٩م).
١٩- ساكز، هاري و.ف: الحياة اليومية في العراق القديم، ترجمة كاظم سعد الدين، دار الشؤون الثقافية، (بغداد:٢٠٠٠م).
٢٠- ساكز، هـ. و.ف: البابليون، ترجمة سعيد الغانمي، مراجعة د.عامر سليمان، دارالكتاب الجديد، (بنغازي:٢٠٠٩م).
٢١- سليمان، عامر: القانون في العراق القديم، دار الشؤون الثقافية، (بغداد:١٩٨٧م)
٢٢- سليمان، عامر: العراق في التاريخ القديم، موجز التاريخ السياسي، دار الكتب للطباعة والنشر، (الموصل:١٩٩٣م).
٢٣- سوسه، احمد: حضارة وادي الرافدين بين الساميين والسومريين، دار الرشيد للنشر، (بغداد:١٩٨٠م).
٢٤- شاوي، برهان: الدعاية والاتصال الجماهيري عبر التاريخ، ج١، دار الفارابي،(بيروت:٢٠١٢م).
٢٥- الشهواني، أزهار عبد اللطيف احمد عزت: اورنمو مؤسس سلالة أور الثالثة،(رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد التاريخ العربي، (بغداد:٢٠٠٣م).
٢٦- الشيخلي، عبد القادر عبد الجبار: الوجيز في تاريخ العراق القديم، دار عدنان، (بغداد:٢٠١٤م).

٢٧- عبد الحليم، نبيلة محمد: معالم العصر التاريخي في العراق القديم، دار المعارف بمصر، (القاهرة:١٩٨٣م).
٢٨- عبودي، هنري.س: معجم الحضارات السامية، جروس برس، (طرابلس:١٩٩١م).
٢٩- الفتيان، احمد مالك: دراسات في التاريخ القديم، مكتبة عادل، (بغداد:٢٠١١م).
٣٠- فرانكفورت، هنري: فجر الحضارة في الشرق الأدنى، ترجمة ميخائيل خوري، منشورات دار ومكتبة الحياة، (بيروت:١٩٦٥م).
٣١- قاشا، سهيل: المرأة في شريعة حمورابي، دار الكتب للطباعة والنشر، (الموصل:١٩٨٦م).
٣٢- القيسي، محمد فهد: تداول السلطة في العراق القديم إبان الألف الثالث قبل الميلاد، تموز للطباعة والنشر،(دمشق:٢٠١١م).
٣٣- كريمر، ص: اينانا ودموزي طقوس الجنس المقدس عند السومريين، دار علاء الدين للنشر،ط٢، (دمشق:٢٠٠٧م).
٣٤- كريمر، صموئيل نوح: السومريون تاريخهم وحضارتهم وخصائصهم، ترجمة د.فيصل الوائلي، المركز العلمي العراقي، دار ومكتبة البصائر، (بيروت:٢٠١٢م).
٣٥- لويد، سيتون: آثار بلاد الرافدين، ترجمة د.سامي سعيد الأحمد، دار الرشيد للنشر، (بغداد:١٩٨٠م).
٣٦- مالوان، ماكس: حضارة عصر فجر السلالات في العراق، ترجمة كاظم سعد الدين، دار الشؤون الثقافية، (بغداد:٢٠٠١م).
٣٧- المتولي، نواله احمد محمود: مدخل في دراسة الحياة الاقتصادية لدولة أور الثالثة في ضوء الوثائق السومرية المنشورة وغير المنشورة، الهيئة العامة للآثار والتراث، (بغداد:٢٠٠٧م).
٣٨- مرعي، عيد: تاريخ بلاد الرافدين، دار الأبجدية، (دمشق:١٩٩١م).
٣٩- الهاشمي، رضا جواد: القانون والأحوال الشخصية، موسوعة حضارة العراق، ج٢، دار الحرية للطباعة، (بغداد:١٩٨٥م).
٤٠- الهاشمي، رضا جواد: التجارة ، موسوعة حضارة العراق، ج٢، دار الحرية للطباعة، (بغداد:١٩٨٥م).